

الصناعة الأردنية تحافظ على ديمومة التصدير رغم الوباء ازدهار صناعة الغذاء وتضرر باقي القطاعات



تطوير ميناء بورسعيد

رهان مصري على صناديق التمويل العربية لتنمية اقتصاد سيناء إعفاءات ضريبية وجمركية لتحفيز الاستثمار وتخفيض رسوم إنشاء الوحدات السكنية

وأضاف لـ"العرب"، أن إقامة نشاط اقتصادي أو استثماري في سيناء حاليا من أصعب الأمور، إذ يتطلب تقديم المستثمر لقيود عائلي وكشف باسماء عائلته، فضلا عن سبب رغبته في الاستثمار داخل سيناء، والهدف من وراء الاستثمار، فيما يصعب التوسع في هيكل المساهمين لإقامة أي مشروع.

وترمي استراتيجية وزارة الإسكان بشأن تنمية سيناء إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل في توفير مليوني فرصة عمل للمواطنين، وضح استثمارات بنحو 20 مليار دولار، ورفع نصيب سيناء من الدخل القومي إلى 4.5 في المئة.

وتشهد سيناء تنفيذ 14 مشروعا قوميا، على رأسها مشروع انفاق السيارات أسفل قناة السويس، مثل نفقي شمال الإسماعيلية ونفقي جنوب بورسعيد ومشروع رفع كفاءة وازدواج مراقبة جوية، إلى جانب مشروعات إنشاء كوبري جديد بطول 640 مترا وعرض 11.2 متر وارتفاع 65 مترا أعلى قناة السويس الجديدة.

وتضم قائمة المشروعات تطوير مطار العريش في شمال سيناء، بإنشاء ممرين وربطهما بالممرات الحالية، وتنفيذ برج مراقبة جوية، إلى جانب مشروعات تنمية في منطقة شرق بورسعيد، تتضمن أرضية بحرية بطول 5 كيلومترات وعرض 500 متر، وإقامة ساحات لتداول السلع، ومنطقة صناعية بمساحة 63 مليون متر.

وأكد عبد الحميد المطري، بسبب غلق المصانع خلال فترة الحرب على الإزهاب، وأوضح لـ"العرب"، أن نسبة كبيرة من حزم التمويل توجه إلى محافظة جنوب سيناء السياحية، على حساب شمال سيناء، والتي تدفع ضريبة الإزهاب حتى الآن.

ورغم استمرار الحرب على الإزهاب في سيناء، لكن الحكومة قامت بإنشاء نحو 24 طريقا خلال السنوات الماضية بلغ 1922 كيلومترا، ونفذت خمسة مشروعات إسكان بإجمالي 80995 وحدة سكنية، و400 بيت بدوي، وأنشأت تجمعات عمرانية جديدة، منها مدينة رفح الجديدة، ومدينة سلام بشرق بورسعيد، ومدينة الإسماعيلية الجديدة، وكلها تقع في سيناء والمنطقة القريبة منها.

ويجري حاليا تنفيذ 4 مشروعات تتضمن تجهيز البنية الأساسية للربيع الشمالي الغربي، ومنطقة الخدمات بالمنطقة الصناعية بشرق العبد، والمرحلة الثانية لتطوير مصنع العريش للإسمنت، بإنشاء الخط الثالث والرابع بالمنبع، بطاقة إنتاجية تبلغ 3.7 مليون طن سنويا، ليصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى 6.9 مليون طن.

ولا تقتصر حزم التمويل على الصناديق العربية، بل رصد البنك الدولي نحو مليار دولار لتطوير استراتيجية تنمية سيناء بما يتوافق مع المعايير العالمية.

سأهت صناديق التمويل العربية في تنمية شبة جزيرة سيناء بمصر، عبر حزم تمويلية رصدتها من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي في هذا الإقليم، وجني أرباح واعدة في ظل تحويله إلى منطقة جاذبة للاستثمارات العالمية.

وإنشاء محطة معالجة بطاقة 5 ملايين متر مكعب في اليوم.

ويشمل الاتفاق التمويلي إقامة مزارع وحظائر لتربية الماشية ومنشآت للتصنيع الزراعي، وإعداد الدراسات والتصاميم للمشروعات وتوفير الخدمات الاستشارية.

وتبلغ التكلفة التقديرية لمشروع إنشاء منظومة مصرف بحر البقر نحو مليار دولار.

وتتمتع الحكومة ميزات تفضيلية للاستثمار في سيناء على وجه العموم، وتتمتع في الحوافز للإسراع بمعدلات تنفيذها، بعد أن جفقت الحرب على الإزهاب الكثير من منابع تمويله خلال العامين الماضيين.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إنه تم ضخ استثمارات بنحو 38 مليار دولار خلال الست سنوات الماضية، لتعزيز التنمية في سيناء، ودعا القطاع الخاص للمشاركة في الأجدد الاستثمارية المتنوعة في سيناء.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إنه تم ضخ استثمارات بنحو 38 مليار دولار خلال الست سنوات الماضية، لتعزيز التنمية في سيناء، ودعا القطاع الخاص للمشاركة في الأجدد الاستثمارية المتنوعة في سيناء.

وتشمل قائمة الحوافز إعفاءات جمركية وضريبية وحوافز للمستثمرين لفترات محدودة، وإتاحة الأراضي في سيناء بحق الإنفاق، وتوفير وحدات الإسكان الاجتماعي بأسعار أقل من مثيلاتها في باقي المحافظات.

وتتضمن الحوافز تخفيضات بنسب كبيرة على مصروفات المدارس المتميزة التي تفتتحها الدولة، مثل مدارس النيل أو اليابانية أو غيرها.

وتتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تنفيذ 312 مشروعا بإجمالي 12.5 مليار دولار في البنية الأساسية والخدمات، فضلا عن 11 تجمعا تنمويا زراعي على مساحة حوالي خمسة آلاف فدان، سيتم طرحها قريبا للمستفيدين.

وأوضح مؤسس مجموعة العملاق الصناعية حسن الصمادي، أن "القوة الشرائية للمواطنين انخفضت بفعل انخفاض رواتبهم، وصعوبات التصدير، وارتفاع تكاليف الشحن، وتراكم الدين بسبب نقص السيولة، وكلها عوامل أبسط من دورة رأس المال، ما خفض الأرباح، وزاد الخسائر".

وأضاف أن "جائحة كورونا زادت من معاناة القطاع الصناعي، إذ تراكمت الديون المستحقة على المنشآت، وتأخرت الرواتب، وتوقفت خطوط الإنتاج، ما زاد من ارتفاع التكاليف التشغيلية، مشيرا إلى أن إعادة القطاع للعمل كانت تدريجية ومحفوفة بالمخاوف الصحية والاقتصادية معا".

ودعا الصمادي إلى "وضع شروط أكثر صرامة للاستيراد، لإفساح المجال أمام الصناعة المحلية لتعرض نفسها بالسوق المحلية، خاصة أن معظم الدول اتجهت إلى الصناعة المحلية الداخلية، بسبب صعوبات الاستيراد والتصدير، فأصبح البحث عن أسواق جديدة أمرا في غاية الصعوبة".

وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للأردن، وهي الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والواردات، خلال العام الماضي 19.63 مليار دينار وفق دراسة أجرتها غرفة تجارة عمان، وهو ما يقرب من حجم التجارة الخارجية في 2018 الذي سجل 19.7 مليار دينار.

ويصدر الأردن إلى عدة دول من بينها الولايات المتحدة، السعودية، الهند، العراق، الكويت، الإمارات، والصين.

وتصل قيمة المحفظة الجارية نحو 6.9 مليار دولار، خصصها كل من الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق خليفة لتطوير المشاريع.

وقعت وزارة التعاون الدولي بمصر أخيرا ثلاث اتفاقيات تمويلية بقيمة 885 مليون دولار مع الصناديق العربية خلال الثمانية أشهر الأولى من العام الحالي، ووفقا لتصريحات رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، فإن اتفاقيات التمويل تستهدف برنامج تنمية سيناء، ودعم الإصلاح الهيكلي ورفع كفاءة إدارة المالبية العامة للحكومة، وتعزيز قدرة وزارة الصحة على مكافحة فيروس كورونا.

ولا تعد حزم التمويل دعما لمعدلات النمو الاقتصادي في سيناء فقط بل تستهدف تعزيز الاستقرار الأمني أيضا عبر توطيّن وتعمير سيناء، الأمر الذي يبذل جهود الإزهاب الذي راهن على تعزيزها من السكان لتعزيز تواجد عناصره.

وظلت سيناء خارج دائرة اهتمام الحكومات السابقة تنمويا، ولم تكن معدلات تنميتها على المستوى المطلوب، وبدت طاردة لابنائها الباحثين عن فرص العمل.

تمكنت الصناعة الأردنية من الحفاظ على استقرارها رغم تأثير الوباء على حركة التجارة العالمية وذلك بالحفاظ على فرصها التصديرية وحسن تعاملها مع الأزمة بتنمية أسواقها الداخلية.

عشان - حافظت الصناعة الأردنية على ديمومة انسياب منتجاتها للأسواق التصديرية، على الرغم من أن الأرقام الرسمية تشير إلى أن قيمة الصادرات الصناعية المحلية، تراجت بنحو طفيف، ويرى خبراء أن القطاع الصناعي حافظ على الحد الأدنى من استقراره مقارنة بباقي القطاعات.

وتراجعت قيمة الصادرات الصناعية المحلية بنسبة 1 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بقيمة صادرات الفترة نفسها من العام السابق. ويعزو الصناعيون هذا الاستقرار، إلى تميز الأردن صناعيا خلال الجائحة، وقدره بعض قطاعاته الصناعية على التعامل بمرونة مع الظروف الصعبة التي فرضها الحظر الشامل والجزئي، رغم تراجع الطلب العالمي على السلع غير الأساسية، وتقيد حركة سلاسل التوريد بين بلدان العالم.

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكات، أن "عدد القطاعات

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكات، أن "عدد القطاعات

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكات، أن "عدد القطاعات

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكات، أن "عدد القطاعات

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.

وأشار القادري إلى "انخفاض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام الحالي بأكثر من 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 21.5 في المئة التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86 في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ويعزو هذا التراجع الكبير بشكل رئيسي إلى تبعات فترة الإغلاق التي شهدتها معظم القطاعات الصناعية خلال شهر أبريل، وما يؤكد على ذلك تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر أبريل بنسبة 88 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جانبه، أكد المحلل الاقتصادي موسى السكات، أن "عدد القطاعات

والتغليف".

كما تأثر بالقطاعات غير الأساسية، التي توقفت عن العمل خلال الجائحة لأكثر من شهر، وبعضها يعاني من تداعيات ذلك حتى بعد عودته إلى العمل، بسبب ضعف الطلب المحلي والعالمي، كالصناعات الغذائية الثانوية.



إيهاب القادري
الصناعة لا تزال متأثرة من تداعيات الحظر الشامل

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" لممثل قطاع الصناعات الجلدية والمحبيات في غرفة صناعة الأردن، إيهاب القادري قوله، إن "حجم خسائر القطاع الصناعي لا يمكن تقديره بدقة حاليا، إذ تسود حالة من الضبابية على مشهد الاقتصاد المحلي، واحتمالية عودة الحركة الاقتصادية كاملة أم لا، وارتباط ذلك بمدى احتواء الفايروس".

وبين القادري أن "القطاع الصناعي، لا يزال متأثرًا بتداعيات الحظر الشامل الذي فرض في بداية الأزمة، إذ تراجعت مستويات التصدير التي تشكل الصناعة نحو 93 في المئة منها، وتراجعت القدرات

أدنوك الإماراتية تعزز التعاون لتنمية القيمة المضافة

احتياجات السلع والخدمات من السوق المحلية.

كما تنص الاتفاقيتان على التعاون في توطيّن سلاسل التوريد للسلع والخدمات المهمة ودفع الجهود المشتركة التي ظلت تبذلها "أدنوك" و"مبادلة" و"مؤسسة الإمارات للطاقة النووية" على مدى السنوات الأخيرة لتوطيّن سلاسل التوريد خاصة في إطار تعاملها مع تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وكانت أدنوك أطلقت برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة في يناير 2018 بهدف تعزيز التعاون وتشجيع الشركات مع شركات القطاع الخاص وإتاحة المزيد من الفرص أمامها للمشاركة في تنفيذ استراتيجية أدنوك المتكاملة 2030 للنمو الذكي.

من جانبه، قال علي الزعابي، المدير التنفيذي للعمليات في مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، إن "توقيع هذه الاتفاقيات يؤكد التزام مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بتحفيز العديد من القطاعات الإستراتيجية ودعم الشركات المحلية، ما ينعكس على تطوير مختلف القطاعات".

وحصل أكثر من 4000 مورد في مختلف القطاعات مثل النفط والغاز والبناء والتشييد والأغذية والضيافة على شهادة اعتماد تعزيز القيمة المحلية المضافة من البرنامج، والذي يعد محفزا رئيسيا لتفعيل دور أدنوك والموردين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات.

وقالت هيفاء المسكري، مديرة إدارة الخدمات المساندة للمجموعة في شركة مبادلة للاستثمار "يساهم برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة مساهمات كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، إلى جانب خلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص".

الاتفاقيات التي من شأنها المساهمة في خلق وتعزيز القيمة لدولة الإمارات، وتسهم الاتفاقيتان في توحيد جهود ثلاث من المؤسسات الرائدة في دولة الإمارات وترسيخ تعاونها في مجال تعزيز القيمة المحلية المضافة في الدولة.



أشرف سعود الشامي
الاتفاقية تساهم في خلق وتعزيز القيمة لدولة الإمارات

وتعكس الاتفاقيتان التزام أدنوك ومبادلة ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية الراسخ بدعم الشركات المحلية وتحفيز مسيرة التنويع الاقتصادي في الدولة.

وتنص الاتفاقيتان على التعاون في استكشاف المزيد من فرص توظيف المواطنين من أصحاب المهارات والكفاءات في القطاع الخاص منذ إنشائه عام 2018.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لراشد سعود الشامي رئيس دائرة الشؤون التجارية في أدنوك، قوله "تساهم هذه الاتفاقيات في زيادة التعاون بين أدنوك ومبادلة ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية لتعزيز توطيّن السلع والخدمات عبر سلاسل التوريد لدينا". وأضاف "نحن نتطلع للمضي قدما في هذه



رهان مستمر على التنمية